

«كابسارك»: استهلاك بلدان «مجلس التعاون» يعادل الصين بـ 2019

دول الخليج أمام فرصة الانتقال إلى تكامل إقليمي في قطاع الغاز



مضيفين: «من المخطط له أن يساهم الإنتاج في تلبية الطلب المستقبلي على الكهرباء، خاصة من القطاعات التجارية والصناعية المتنامية».

السعودية ضمن خططها تطوير الغاز غير التقليدي الذي من المتوقع أن يسهم في إنتاج نحو 30 مليار متر مكعب سنوياً بحلول 2030».

العام الماضي، في وقت تسعى فيه إلى مضاعفة إنتاجها ضمن الرؤية الوطنية المستقبلية.

وتوزيع الرفاهية. وأشارت «كابسارك» إلى أن إنتاج السعودية من الغاز وصل إلى 113.6 مليار متر مكعب من الغاز في

والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي في المجموع بحلول عام 2019، الأمر الذي تسبب في توفير مزيد من الغاز، والسماح بالتحول من النفط إلى الغاز في قطاعي الكهرباء والصناعة.

ويوضح تحليل باحني «كابسارك» أن دول الخليج تمتلك 20 في المائة من الإجمالي العالمي لاحتياطيات الغاز الطبيعي، حيث يصل حجم مخزون الغاز الطبيعي فيها إلى 1.379 تريليون قدم مكعب، وفق تقديرات عام 2019، لافتاً إلى أن المنطقة تمتلك مؤهلات لفرص الانتقال إلى سوق متكاملة للغاز على الصعيد الإقليمي.

وحول البلد الأكبر في الخليج، ذكرت «كابسارك» أن هناك 3 عوامل رئيسية ستساهم في تشكيل مسار الطلب على الغاز في السعودية المرحلة الحالية، تتمثل في الإصلاحات المستمرة لأسعار الوقود، وتعرفة الكهرباء، وسرعة استخدام الطاقة المتجددة، مشيرة إلى أن أسعار الغاز الطبيعي في دول الخليج تعد الأقل على مستوى العالم، إذ تنظلم الحكومات وفق اعتبارات تعزيز التنوع الاقتصادي بعيداً عن التصنيع، وتوليد الفرص الوظيفية

ما يعادل استهلاك الصين في العام نفسه، مشيرة إلى أن منطقة الخليج تتميز بأعلى مستويات استهلاك للفرد للغاز على مستوى العالم. وتتماز هذه الفرصة في الخليج مع ما تشير إليه تقديرات وكالة الطاقة الدولية من أن جائحة «كوفيد-19» ستسبب في انخفاض استثمارات قطاعي النفط والغاز عام 2020 بنسبة 32 في المائة، مقابل عام 2019.

وبحسب بيانات «كابسارك»، يبلغ متوسط المعدل السنوي المركب للطلب المحلي على الغاز في دول الخليج ضعف معدل النمو العالمي، حيث وصل إلى 5 في المائة خلال الفترة بين عامي 2000 و2019 (عقدين من الزمن).

ويؤكد تعليق خاص لـ«الشرق الأوسط» من «كابسارك»، عن دراسة أعدها الباحثون رامي شبانة وبرتراند ريو وستيف غريفيث، أن النفط والغاز يمثلان الاستهلاك الأولي للطاقة في دول الخليج، مع تفوق واضح للنفط على الغاز في الفترة من عام 2000 حتى 2009. إلا أنه من عام 2010، زاد الغاز الطبيعي من حصته في مزيج استهلاك الطاقة الأولي إلى أن تساوت حصص النفط

وسط ارتفاع حجم استهلاك الغاز في منطقة الخليج، كشفت معلومات استقصائية حديثة عن فرصة مواتية لبلدان مجلس التعاون الخليجي للانتقال إلى سوق غاز متكاملة إقليمياً، ما يعزز الكفاءة ويدعم الأهداف الاستراتيجية في التوظيف والاستهلاك والاستثمار، في وقت تلقى فيه تداعيات جائحة كورونا بظلالها على تراجع الاستثمار في قطاعي النفط والغاز.

وأكد باحثون في السعودية أن تكامل شبكة الغاز داخل دول الخليج يمثل فرصة لتوسعة السوق الخليجية للغاز وزيادة كفاءتها، حيث ستزيد من قدرة الدول التي تمتلك غازاً فائضاً على تسهيل مواردها كصادرات ضمن دول الخليج الأخرى التي تستفيد بدورها من انخفاض تكلفة الغاز وزيادة أمن الطاقة. وأفاد مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) لـ«الشرق الأوسط»، وهو الذي يركز بين أبحاثه على تسليط الضوء على دور التعاون في زيادة استخدام الغاز الطبيعي بين دول الخليج، بأن بلدان مجلس التعاون استهلكت مجتمعة 296 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في عام 2019، وهو

المعنويات الاقتصادية في منطقة اليورو تتراجع

وتراجعت المعنويات في قطاع الصناعة إلى سالب 10.1 من سالب 9.2، بما يزيد قليلاً عن توقعات بانخفاض إلى سالب 10.5.

وانخفضت توقعات التضخم في قطاع الصناعة إلى 0.2 نقطة من 0.7، لكنها ارتفعت بين المستهلكين إلى 15.4 نقطة من 13.3 في (أكتوبر). وكلاهما دون متوسط القيم منذ عام 2000.

يأتي ذلك في وقت أكد فيه ماتيون مورافيسكي رئيس الوزراء البولندي خلال محادثة عبر الفيديو مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عزمه عرقلة ميزانية الاتحاد الأوروبي ومساعدات كورونا باستخدام حق النقض «الفيتو» إذا لزم الأمر.

وكتب مورافيسكي عبر موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» أمس أن «بولندا مستعدة للجوء إلى هذه الخطوة، إذا لم نجد حلاً جيداً للاتحاد الأوروبي بأكمله، وليس فقط بعض أعضائه».



نزولا إلى سالب 15.5 نقطة. وهبطت المعنويات لدى المستهلكين إلى سالب 17.6 في (نوفمبر) من سالب 15.5 في (أكتوبر)، وهو ما يتفق مع تقديرات أولية صدرت الأسبوع الماضي.

والأكبر في اقتصاد منطقة اليورو بإنتاجه نحو الثلث من الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراجعت إلى سالب 17.3 من سالب 12.1. وكان اقتصاديون استطلعت «رويترز» آراءهم توقعوا

تراجعت المعنويات الاقتصادية في منطقة اليورو في (نوفمبر) للمرة الأولى في سبعة أشهر، إذ ضربت القارة الأوروبية موجة ثانية من كوفيد-19، ما أثر في المعنويات في جميع القطاعات، ولا سيما تلك الأكثر تضرراً من إجراءات الإغلاق مثل الخدمات والتجزئة.

وبحسب «رويترز»، أظهر المسح الشهري للمفوضية الأوروبية أن المعنويات في الـ19 دولة التي تستخدم العملة الأوروبية الموحدة نزلت إلى 87.6 نقطة من 91.1 في (أكتوبر)، وهو أعلى قليلاً من توقعات السوق لتراجع إلى 86.5 نقطة.

يجري المسح عادة في أول أسبوعين أو ثلاثة من الشهر، ما يعني أنها متصلة بالمعنويات بعد الإعلان عن سلسلة من إجراءات الإغلاق، بما في ذلك أكبر اقتصاديين في منطقة اليورو ألمانيا وفرنسا.

وبالنسبة إلى المعنويات في قطاع

السعودية: تخصيص 2.1 مليار دولار للأعمال الحرة العام المقبل



قطاع الأعمال الحرة والمنشآت المتوسطة والصغيرة». وكان المهندس معين يتحدث على هامش احتفالاً برعته الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «منشآت»، أول من أسس، لتكريم الفرق الفائزة في مسابقة «جاهز» للتوصل التي شارك فيها أكثر من 60 ألف متسابق للفوز بطعم متكامل.

قبل أن تعلن شركة «جاهز» مضاعفتها إلى مطعمين للشباب والشابات السعوديين الفائزين. من جانبه، أكد المهندس صالح الرشيد محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «منشآت»، أن هذا الدعم لقطاع الأعمال الحرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة يأتي

كشفت بنك التنمية الاجتماعية السعودي عن تخصيص 8 مليارات ريال (2.1 مليار دولار) لقطاع الأعمال الحرة والمنشآت الصغيرة العام المقبل، ودعم رياديي الأعمال السعوديين والعمل المحلي بشكل أكبر. وأوضح المهندس معين البيشي، مدير عام الاستراتيجية في بنك التنمية الاجتماعية، أن قطاع المستثمرين الصغار والأعمال الناشئة يحظى باهتمام ودعم البنك بشكل كبير، مبيناً أن البنك قدم خلال العقود الخمسة الماضية نحو 7 مليارات ريال (للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والأعمال الحرة) خدم خلالها 26 ألف منشأة صغيرة وناشئة يعمل فيها نحو 60 ألف موظف منهم 15 ألف سعودي وسعودي.

وأضاف البيشي: «هذا العام في ظروف جائحة كورونا (كوفيد-19) صرف البنك أكثر من 9 مليارات ريال للمواطنين، منها 5 مليارات ريال لدعم المنشآت الصغيرة والأعمال الحرة، كما دعمنا هذا العام أكثر من 115 سيدة يعملن في تطبيقات التوصيل الطعام، ولدينا استراتيجية كبيرة للعام القادم لتقديم 8 مليارات ريال

الهند تدخل مرحلة ركود غير مسبوق



سجل الاقتصاد الهندي انكماشاً بنسبة 7.5 في المائة بين يوليو وسبتمبر، فكان أدأوه بين الأسوأ ضمن الاقتصادات الرئيسية المتقدمة والناشئة لتدخل البلاد في حالة ركود تقني للمرة الأولى منذ استقلالها، بحسب بيانات رسمية.

ومع أن الأرقام تشكل تحسناً عن الانكماش القياسي الذي بلغ 23.9 في المائة في الربع الأخير، إلا أنها تشير إلى أن ثالث أكبر قوة اقتصادية في آسيا تستعد لعرة صعبة في وقت تحاول إعادة إحياء الطلب وخلق الوظائف على الرغم من ارتفاع عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد.

ويعني تسجيل انكماش على فصيلين متتاليين أن البلاد دخلت الآن في «ركود تقني» لأول مرة منذ العام 1947.

وبعد فرض تدابير إغلاق لإنهاء العالم، عزز تسجيل قوى اقتصادية رئيسية بينها الولايات المتحدة واليابان وألمانيا نمواً في الفصل الذي انتهى في 30 سبتمبر التوقعات بأن الهند ستحقق انتعاشاً كذلك.

لكن بينما تحسنت الأعمال التجارية الموجهة للمستهلكين بفضل ازدياد الإنفاق قبل موسم الأعياد في أكتوبر ونوفمبر، انهارت الأعمال بشأن إمكانية تحقيق تعافٍ أوسع جراء الأضرار التي تعرض لها قطاعي

ارتفاع عدد الإصابات إلى إغلاق جديد، وحاولت نيودلهي جاهدة إعادة إطلاق اقتصادها الذي يتوقع أن ينكمش بنسبة 9.5 في المائة هذا العام، وفق تقديرات نشرها حاكم البنك المركزي الهندي شاكيتكانتا داس الشهر الماضي.

بدروره، توقع صندوق النقد الدولي بان ينكمش الاقتصاد الهندي بنسبة 10.3 في المائة هذه السنة، في أكبر تراجع لأي اقتصاد رئيسي ناشئ والأسوأ منذ الاستقلال.

وذكر تقرير صدر عن «أكسفورد إيكونوميكس» في وقت سابق هذا الشهر بأن اقتصاد الهند سيكون الأكثر تضرراً حتى بعد تراجع حدة السنوي سيكون أقل من مستويات ما قبل الفيروس بـ12 في المائة حتى 2025.

ألمانيا تقترض 300 مليار يورو لمساعدة الشركات

ستستدين ألمانيا أكثر من 300 مليار يورو في العام 2021 لمساعدة العمال والشركات على تجاوز الركود الاقتصادي العميق الذي أحدثه وباء كوفيد-19 الذي أرغمها على تمديد القيود حتى يناير، وفقاً لـ«الفرنسية».

سيتم توزيع المبلغ بين عامي 2020 و2021، على ما جاء في الميزانية السنوية التي أقرتها لجنة المال في البرلمان اليوم. من بين المساعدات الجديدة التي تم الإعلان عنها الجمعة 18 مليار يورو (21 مليار دولار) للشركات وأصحاب الأعمال الحرة في ديسمبر، مع فرض ألمانيا مطلع نوفمبر قيوداً جديدة.

وقال وزير المالية أولاف شولتز إن «الأمر يكلف الكثير من المال لكن البديل عن موجة الإفلاس والتسريح سيكون أكثر تكلفة بالنسبة لنا جميعاً».

وأقرت الميزانية صباحاً بعد مناقشات استمرت 17 ساعة وتتضمن ديوناً جديدة تبلغ قيمتها الإجمالية 179.8 مليار يورو في العام 2021 على ما جاء في الوثيقة النهائية التي أعلنت عليها «الفرنسية».

وكانت ألمانيا قالت إنها ستستدين 218 مليار يورو في 2020، بعد أن تعهدت الحكومة بدعم الشركات والعمال الألمان من تداعيات الفيروسات الفتاك.

لكن شولتز إن الاقتراض لهذا العام لن يصل إلى هذا المستوى، حيث سيتم احتساب حزم المساعدات في نوفمبر وديسمبر في ميزانية العام التالي.

وقال شولتز إن ذلك يعني أن الدين الجديد في 2020 سيكون أقل بكثير مما كان متوقفاً. وأجبرت تداعيات وباء فيروس كورونا حكومة المستشار أنجيلا ميركل على التخلي عن سياستها بتحقيق موازنة متوازنة.

وسيلعب الاتفاق العام 498.6 مليار يورو في 2021، حيث تتواصل الحكومة دعم الاقتصاد خلال الأزمة الصحية. وستستدين ألمانيا حوالي 84 مليار يورو أكثر مما كانت تتوقعه وزارة المال في سبتمبر قبل حلول الموجة الثانية من جائحة كوفيد-19. وفرضت ألمانيا مطلع نوفمبر قيوداً جديدة، مع إغلاق الفنادق والمراكز الثقافية

والترفيهية خصوصاً، ما يلقي بثقله على الاقتصاد. والاربعاء، أعلنت ميركل تعديده هذه الإجراءات حتى يناير إذ أن الوضع الصحي لا يزال يتغير قليلاً.

إنتاج السيارات البريطانية يتراجع 18 بالمئة في أكتوبر



في حين انخفضت صادرات سيارة «هيوفاي» بزيادة نسبتها 71 في المائة، عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وأشارت وكالة «يونهاب الكورية الجنوبية» للأنباء إلى أن سيارة «كونا»، التي تنتجها هيوفاي من موتور تصدرت قائمة كهربائيات الكهرباء، التي صدرتها «هيوفاي» و«كيا» إلى الخارج في هذا العام، بصادرات بلغت 41384 سيارة خلال عشرة الأشهر الأولى من هذا العام.

وارتفعت صادرات «كونا» 53.7 في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وارتفعت صادرات سيارتي «نيرو» و«سول» اللتين تنتجهما «كيا» و«موتوز» 210.5 في المائة، و50.4 في المائة على الترتيب إلى 38299 سيارة لأول مرة 8244 سيارة للثانية،

قالت جمعية مصنعي وتجارة السيارات في بريطانيا أمس، إن إنتاج بريطانيا من السيارات انخفض بوتيرة سنوية 18.2 في المائة، في (أكتوبر)، إذ لا تزال جائحة فيروس كورونا وإجراءات الإغلاق تؤثر في الطلب.

ووفقاً لـ«رويترز»، قالت الجمعية إن إنتاج السيارات بلغ 110 آلاف و179 سيارة الشهر الماضي، ما يجعل إنتاج الشهر العشرة الأولى من العام منخفضاً بمقدار الثلث إلى 734 ألفاً وثلاث سيارات.

بترقب قطاع صناعة السيارات في بريطانيا أيضاً وضوحاً بشأن بنود التجارة مع الاتحاد الأوروبي أكبر أسواقه التصدير، كما يواجه حظراً على بيع سيارات جديدة تعمل بالبنزين والديزل بدءاً من 2030.

ومن جهة أخرى، أظهرت بيانات اقتصادية نشرت أمس، نمو صادرات مجموعة هيوفاي من موتور كورية الجنوبية، التي تضم كلان من هيوفاي موتور وكيا موتورز، خلال العام الحالي، وفقاً لـ«المانية».

وقالت شركتا هيوفاي موتور وكيا موتورز إن صادراتهما من السيارات الكهربائية خلال الأشهر العشرة

أرباح الصناعة الصينية ترتفع بأسرع وتيرة منذ 2017

الحضرية والريفية، وتحويل مزيد من المدن إلى مراكز استهلاك دولية، وتعزيز تنمية التجارة الإلكترونية في المناطق الريفية. وقالت الوزارة «إنه يجب تعزيز استهلاك السلع والخدمات، بما في ذلك السيارات والأجهزة المنزلية والسلع المستوردة والأطعمة»، بحسب وكالة أنباء «شينخوا» الصينية.

المكتب بين نتائج (يناير) و (فبراير) لتجنب تأثير عطلة العام القمري الجديد التي تستمر أسبوعاً. إلى ذلك، تعززت الصين تعزيز ترقية استهلاكها بشكل أكبر وستحافظ على استقرار السوق في عام 2021، وفقاً لوزارة التجارة الصينية. ودعت وزارة التجارة إلى ترقية الاستهلاك في كل من المناطق

ارتفعت أرباح الشركات الصناعية الصينية في (أكتوبر) للشهر السادس على التوالي، حيث بلغت أسرع وتيرة لها منذ أوائل 2017، ما يشير إلى تعافٍ قوي في قطاع الصناعات المحلية بعد أن تضررت بشدة من جائحة كوفيد-19. وبحسب «رويترز»، أفادت بيانات من مكتب الإحصاءات الوطني أمس، بأن

ارتفعت أرباح الشركات الصناعية الصينية في (أكتوبر) للشهر السادس على التوالي، حيث بلغت أسرع وتيرة لها منذ أوائل 2017، ما يشير إلى تعافٍ قوي في قطاع الصناعات المحلية بعد أن تضررت بشدة من جائحة كوفيد-19. وبحسب «رويترز»، أفادت بيانات من مكتب الإحصاءات الوطني أمس، بأن